

## اسكتلندا تتشبت بالانفصال عن المملكة المتحدة بعد تنفيذ بريكست

لندن - لم يشفع تحقيق الفوز الكاسح لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ورفاقه المحافظين في الانتخابات المبكرة له من مواجهة العديد من المطبات في طريق إخراج المملكة من التكتل الأوروبي.

ولعل أبرز هذه المطبات حسم بعض الأمور المتعلقة بمسألة بقاء اسكتلندا في المملكة من عدمه. وفي أول ظهور لها بعد نتائج الانتخابات التي منحت تفويضا لجونسون من أجل تنفيذ بريكست قالت رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستيرجن، الأحد، إن رئيس الوزراء البريطاني لن يتمكن من الإبقاء على بلادها في المملكة المتحدة ضد رغبتها.

وقال جونسون وحكومته مرارا إنهم لن يسمحوا بإجراء استفتاء ثان على استقلال اسكتلندا. ولكن الانتخابات الأخيرة كما حملت معها بشائر لجونسون من خلال حسمه لأمير بريكست فإنها حملت في طياتها كذلك أوراق ضغط لاسكتلندا على حكومة لندن. وقالت ستيرجن بعد فوز الحزب القومي الاسكتلندي بأغلبية ساحقة بلغت 48 مقعدا من المقاعد المخصصة لاسكتلندا في البرلمان البريطاني وعددها 59 إن حزبها الآن يملك تفويضا لطلب استفتاء ثان.

ويفتح حديث ستيرجن الباب على مصراعيه أمام تساؤلات وتكهنات يصعب التنبؤ بنتائجها أبرزها مستقبل اسكتلندا ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومدى قدرة سلطاتها على فرض إجراء استفتاء ثان للانفصال عن المملكة. وفي حال إجراء استفتاء وتمت الموافقة على مغادرة اسكتلندا للمملكة المتحدة فإن ذلك سيحجل إمكانية عودة جونسون للتفاوض من جديد مع الأوروبيين واردة.

وأضافت ستيرجن لبرنامج أندرو مار الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية "إننا كنا نعتقد أن قول لا يضع حدا للأمر فسوف يكتشف أنه مخطئ تماما وكليا". وتابعت "لا يمكنك الإبقاء على اسكتلندا ضمن المملكة المتحدة ضد رغبتها... إذا كان مقرا للمملكة المتحدة أن تستمر فسيكون بالموافقة فحسب. وإذا كان بوريس جونسون واثقا بما حالة الاتحاد فقلبه أن يكون واثقا بما يكفي لإثبات ذلك والسماح للناس باتخاذ القرار".

وفي أعقاب فوزه في الانتخابات المبكرة، قال رئيس الوزراء المحافظ، ستورجن إنه لن يسمح بإجراء استفتاء

آخر في اسكتلندا، مصرا على أن تصويتا ضد الاستقلال في عام 2014 كان قرارا لمرّة واحدة في جيل.

وخاض الحزب القومي الاسكتلندي الانتخابات ببناء على قضايا استفتاء جديد ومعارضة بريكست وهو ما مكّنه من إحراز تقدم وحيازة مقاعد جديدة في مجلس العموم.

وقالت ستورجن "سيكون دمارا للديمقراطية" إذا لم يتم السماح لاسكتلندا الآن بإجراء تصويت آخر. وأضافت "يتعين أن نسال أنفسنا في اسكتلندا، هل نحن سعداء أن يكون اتجاه دولتنا، نوع الدولة التي نريدها، تحدها حكومة محافظين يمينية، ربما للسنوات العشرين المقبلة أم نريد السيطرة على مستقبلنا". وتابعت "لا يمكن أن تكون اسكتلندا محبوسة في المملكة المتحدة ضد إرادتها".

وعاد حلم الاستقلال عن المملكة يراود الاسكتلنديين مع توصل بوريس جونسون لاتفاق مع الأوروبيين يُنتظر أن تتم المصادقة عليه داخل البرلمان البريطاني من أجل تنفيذه حول خروج المملكة من التكتل الأوروبي.

وكانت اسكتلندا قد قامت باستفتاء سابق في العام 2014 حول استقلالها رفته بريطانيا، بيد أن 55 بالمئة صوتوا لصالح بقاء بلادهم في المملكة والـ45 بالمئة الآخرين صوتوا لصالح مساعي انفصال اسكتلندا عن بريطانيا.



نيكولا ستيرجن

لا يمكن لجونسون الإبقاء على اسكتلندا ضمن بريطانيا ضد رغبتها

ولكن هذا التصويت كان قبل أن تشرع بريطانيا في تنظيم الاستفتاء حول الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، والذي صوّت خلاله البريطانيون لصالح الخروج من التكتل الأوروبي بنسبة مئوية كانت أقل من 52 بالمئة.

وخلال هذا التصويت، كانت نتائج اسكتلندا مغايرة لذلك، فقد اختار 62 بالمئة من الاسكتلنديين البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، مقابل 38 بالمئة فضّلوا خيار الانفصال عن التكتل الأكبر في القارة العجوز.

ومع تغير المعطيات، ربما تحمل نتائج استفتاء جديد حول استقلال اسكتلندا، إن حدث، نتائج مغايرة لتلك التي كانت قبل خمس سنوات، والسبب سيكون وقتها مصوبا نحو "بريكست".

## ماكرون أمام تحدي تطويق الاحتجاجات لاسقاط نظام التقاعد قبل عيد الميلاد

### النقابات تواصل التعبئة لأسبوع آخر من الاضطرابات



تصاعد غضب الفرنسيين

أجره معهد "إيفوب" لصحيفة "لوجورنال دو ديمانش" أن 54 بالمئة من الفرنسيين يؤيدون الإضراب، مقابل 46 بالمئة في بداية الحركة في الأول من ديسمبر و53 بالمئة بعد تعبئة الخامس من ديسمبر.

ويأتي ذلك في وقت تبدي فيه بعض النقابات ليوثة في التعامل مع هذه الاضطرابات في إشارات واضحة يبدو أن الحكومة لم تلتفت لها بعد. وقال بيرجر الأحد إن النقابة تعارض إضراب العاملين في قطاع النقل خلال فترة عيد الميلاد، لكنها ستدعو لحركات احتجاجية أخرى في يناير إذا لم تتراجع الحكومة عن خطة إصلاح نظام التقاعد التي تدعو إلى المزيد من سنوات العمل.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب قد تحدث الأسبوع الماضي عن تفاصيل الإصلاحات التي تنوي حكومته القيام بها في مشروع قانون سيقدّم إلى البرلمان في فبراير المقبل.

وشرح إدوارد فيليب الأربعاء الماضي مضمون "نظام التقاعد الشامل" الذي يهدف إلى دمج أنظمة التقاعد الـ42، المعمول بها حاليا في فرنسا، في نظام واحد. وتعدّه بأن الإصلاح لن يطبق إلا على الفرنسيين المولودين عام 1975 وما بعده، وحدّد "عمرا متوازنا" عند 64 عاما.

رئيس، بينها 11 في إطار عمل تطوعي، في مختلف الهيئات. وقد واجه في الأيام الماضية انتقادات حادة لممارسته مهام ماجورة بعشرات الآلاف من اليورو لسنة واحدة لدى مجموعة للتأهيل المهني ومركز فكري. واعترف بالخطأ ووعده بإعادة الأموال إن أن القانون الفرنسي يمنع شغل منصب حكومي مع ممارسة نشاط مهني آخر.

وحصل دولوفوا على دعم رئيس الوزراء إدوارد فيليب الذي أكد ثقته "بحسن نواياه"، نافيا بذلك شكوكا حول احتمال استقالته.

وانتقد فيليب الذي يشعر بقلق كبير من احتمال توقف القطارات أثناء عطلة عيد الميلاد، الأحد بقسوة المضربين الذين يسببون اضطرابات كبيرة في حركة النقل بالسكك الحديدية ووسائل النقل في المدن.

وقال لصحيفة "لوباريزيان" إن "عيد الميلاد مناسبة مهمة ويجب أن يتحمل كل شخص مسؤولياته. لا اعتقد أن الفرنسيين يقبلون بأن يتمكن البعض من حرمانهم من هذه المناسبة". وأعلن عمال سكك الحديد المضربون أنهم لا يبنون الالتزام "بهذبة" بمناسبة أعياد نهاية السنة. وقال لوران بران الأمين العام للكنفيدالية العامة للعمل

والتحال شكوك بتضارب مصالح لعلاقاته مع شركات التأمين الخاصة

دولوفوا بعدما أغفل بعض الأمور في "بيان المصالح" وهو وثيقة يقدمها أعضاء الحكومة إلى السلطة التي تدقق في ممتلكات ونشاطات الشخصيات العامة.

وذكرت صحيفة "لوموند" أن دولوفوا صحح هذه الوثيقة السبت ليكشف فيها عن شغله 13 منصبا إداريا كمدير أو

تواجه الحكومة الفرنسية أياما صعبة على وقع الاحتجاجات والاضطرابات التي شلت البلاد احتجاجا على الإصلاحات التي تعتزم حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون إقرارها في نظام التقاعد. وتطرح هذه الأزمة التي تشكل امتحانا حقيقيا لماكرون تساؤلات بشأن قدرة الحكومة في باريس على تطويق هذه الخلافات مع النقابات وإعادة الإمساك بزمام الأمور قبل عيد الميلاد الذي سيكلف الخزينة الفرنسية كثيرا في حال استمرار الاضطرابات.

باريس - لا تزال أزمة نظام التقاعد في فرنسا تراوح مكانها في ظل رفض النقابات لتنازلات الحكومة ومواصلة الدوات للتعبئة الإثنين والثلاثاء.

وتصاعد التوتر في فرنسا الأحد بين الحكومة والمعارضين لمشروع تعديل أنظمة التقاعد في اليوم الحادي عشر من إضراب واسع في قطاع النقل.

ومن المتوقع أن تتواصل الاضطرابات الكبيرة في حركة النقل إلى حدود الثلاثاء، وهو ما يضع الحكومة الفرنسية أمام تحدي إيجاد مخرج لهذه الأزمة الخائقة. ولكن يبدو أن شكوكا في مهندس الإصلاح، المفوض الأعلى لأنظمة التقاعد جان بول دولوفوا، يمكن أن تؤدي إلى تشويش على الجدل حول هذا التعديل.

### التوتر تصاعد بين الحكومة والمعارضين لمشروع تعديل أنظمة التقاعد في اليوم الحادي عشر من إضراب وسائل النقل

وتواصل شكوك بتضارب مصالح لعلاقاته مع شركات التأمين الخاصة دولوفوا بعدما أغفل بعض الأمور في "بيان المصالح" وهو وثيقة يقدمها أعضاء الحكومة إلى السلطة التي تدقق في ممتلكات ونشاطات الشخصيات العامة.

وذكرت صحيفة "لوموند" أن دولوفوا صحح هذه الوثيقة السبت ليكشف فيها عن شغله 13 منصبا إداريا كمدير أو

## مسلمو الهند ينتفضون ضد إقرار قانون للمواطنة ينتهك معايير المساواة

ولندن تحذيرات لراعيها من السفر إلى شمال شرق البلاد في أيام من الصدمات العنيفة التي تسببت في مقتل شخصين حتى الآن.

### حكومة الهند تقول إن أقيليات دينية مثل الهندوس والمسيحيين من المحاكمة في دول مجاورة

وكانت ولاية أسام الشمالية الشرقية الواقعة بين بنغلادش والصين ويورما شاهدا على أكبر الاحتجاجات منذ انطلاقتها الجمعة. ولطالما عانت هذه الولاية من توترات إثنية كثيرة خصوصا وأن جماعات قبلية مسلحة لا تزال تعترض على كونها جزءا من الهند. ويسجل في أسام كذلك جو عدائي بين السكان المحليين والمهاجرين الناطقين باللغة البنغالية الذين استقدمهم البريطانيون أو أتوا خلال حرب بنغلادش لنيل استقلالها. ولم تنته الاضطرابات التي قادتها منظمات طلابية ومن بينها مجزرة نيلي في العام 1983 التي ذبح خلالها ما لا يقل عن ألفي شخص في غضون ست ساعات، إلا بموجب اتفاق أسام العام 1985.

وعبر سام براونيك الموفد الأميركي حول الحريات الدينية عن الاحترام للمؤسسات الهندية، غير أنه قال إن الولايات المتحدة تشعر "بالقلق" إزاء قانون الجنسية، داعيا الهند إلى "التصديق بالتزاماتها الدستورية".

وأضرم الأحد محتجون، منهم سكان وطلبة إحدى الجامعات، النيران في عدد من الحافلات والسيارات ودرجاتين ناريتين في جنوب دلهي.

وقال شاهد عيان هناك إن الشرطة استخدمت العصي الكهربائية والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. ويتخوف كثيرون في هذه المنطقة الغنية بالموارد في الهند من أن يؤدي القانون الجديد إلى منج الجنسية

لأعداد كبرى من المهاجرين من بنغلادش المجاورة يتهمونهم بسرقة الوظائف وتغيير الهوية الثقافية للمنطقة. ونزل الآلاف من المظاهرات إلى الشوارع في العاصمة نيودلهي أيضا السبت وحضوا حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي على سحب القانون وحمل بعضهم لافتات كتب عليها "وقفوا تقسيم الهند".

وترى مجموعات إسلامية ومن المعارضة ومنظمات حقوقية أن القانون جزء من برنامج مودي القومي الهندوسي، لتهميش المسلمين في الهند البالغ عددهم نحو مليوني نسمة. وادت هذه الاحتجاجات إلى إصدار واشنطن

أفغانستان ويفتح لهم طريقا للحصول على الجنسية الهندية.

ولكن المنتقدين للقانون يقولون إنه لم يشمل المسلمين مما يقوض الأسس العلمانية للهند. والمظاهرات مستمرة في العاصمة الهندية منذ الجمعة الماضي بعد دعوات طلبة الأسبوع الماضي لقطع الطريق أمام هذا التشريع.

ويأتي ذلك فيما خرجت الولايات المتحدة عن صمتها حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن "الولايات المتحدة تحض الهند على حماية حقوق أقيلياتها الدينية التزاما بال دستور الهندي وبالقيم الديمقراطية".



هل يؤدي ضغط الشارع إلى إلغاء القانون

## واشنطن تتجه نحو سحب 4000 جندي من أفغانستان

واشنطن - تعتزم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الإعلان عن سحب نحو 4000 جندي أميركي من أفغانستان، وذلك بحسب ما ذكرته شبكة "أن.بي.سي" الإخبارية الأحد.

ورجحت العديد من المصادر أن يبلغ عدد الجنود المتبقين في أفغانستان بعد عملية السحب ما بين 8000 و9000 جندي. ويأتي هذا الإعلان في وقت كانت قد استأنفت فيه الولايات المتحدة وحركة طالبان المتطرفة مباحثات السلام

الإفغانية بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يفضي إلى سحب كلي للجنود الأميركيين من أفغانستان. ولكن هجوما لطالبان على قاعدة باغرام الأميركية الأسبوع الماضي أدى إلى تعليق المباحثات بين الطرفين دون أن يعلن أحدهما عن الموعد المرتقب لعودة التفاوض. وكان المبعوث الخاص للمصالحة الأفغانية زلمي خليل زاد قد انضم للمفاوضات الدبلوماسية مع حركة طالبان، بعدما توقفت في سبتمبر الماضي.

وفي تعليقه على الهجوم الذي شنته طالبان قرب قاعدة باغرام قال زلمي خليل زاد في تغريدة على تويتر "عندما التقيت طالبان اليوم عبرت لها عن استيائنا من هجوم الأربعاء على باغرام". وأضاف المبعوث الأميركي محذرا "على طالبان أن تبرهن على أنها تريد تلبية رغبة الأفغان في السلام وأنها قادرة على ذلك".

وتشهد أفغانستان منذ الغزو الأميركي عام 2001 صراعا بين حركة طالبان من جهة والقوات الحكومية الولائية بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى؛ ما تسبب في سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين.